دور الحوكمة والمشاركة المدنية في النظام القانوني الإداري العراقي

م . م . محمد تحسين حسين الجبوري
كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة كركوك

Strengthening governance and civic participation in the Iraqi administrative legal system

M.M. Mohammed Tahseen Hussein
College of Law and Political Science, University of Kirkuk

المستخلص: يُمثّل تعزيز الحوكمة والمشاركة المدنية أحد الركائز الأساسية لتطوير النظم القانونية والإدارية، ولا سيّما في السياق العراقي. تنطلق إشكالية البحث من معاناة المؤسسات الإدارية والقانونية في العراق من تحديات جوهرية تؤثر في كفاءتها وشرعيتها، وفي مقدمتها ضعف الشفافية، وتراجع آليات المساءلة والمساءلة المجتمعية. ويهدف البحث إلى بيان مفهوم الحوكمة في إطار النظم القانونية العراقية، وتسليط الضوء على أبرز مبادئ الحوكمة التي يعتمدها النظام القانوني العراقي، وذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة النصوص القانونية والواقع المؤسسي. وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج، من أبرزها أن التحالفات الشعبية والمبادرات المجتمعية تؤدي دورًا مهمًا في مراقبة الأداء الحكومي وضمان تنفيذ المشاريع الحكومية بصورة شفافة. كما أوصى الباحث بضرورة إنشاء منصات إلكترونية تمكّن المواطنين من متابعة القرارات الحكومية والقانونية، إلى جانب إطلاق برامج استماع مجتمعية تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم وملاحظاتهم بشأن التشريعات والقوانين المقترحة.

الكلمات المفتاحية: تعزيز الحوكمة. النظام القانوني. النظام الإداري. المشاركة المدنية.

Abstract: Strengthening governance and civil participation in legal and administrative systems represents the research problem, as administrative and legal institutions in Iraq suffer from major challenges that affect their effectiveness and legitimacy, such as lack of transparency, weak accountability. The research also aims to clarify the nature of governance in Iraqi legal systems, clarify the principles of governance adopted by the Iraqi system, and the researcher relied on the analytical approach. The research concluded with results where popular alliances and community initiatives contribute to monitoring government performance and ensuring the implementation of government projects in a transparent manner. The researcher also recommended the need to create electronic platforms that allow citizens to follow up on government and legal decisions, and launch community listening programs that allow citizens to express their opinions on proposed legislation and laws.

Keywords: Strengthening governance. Legal syste Administrative system. Civic participation.

المقدمة : يعد تعزيز الحوكمة والمشاركة المدنية في النظام القانوني والإداري العراقي من الأولويات الملحة في ظل التحديات العميقة التي يواجها هذا النظام على المستويات المؤسسية، الاجتماعية، والسياسية. تعكس الحوكمة الرشيدة مجموعة من المبادئ التي تضمن إدارة فعالة وشفافة للموارد العامة، بما يعزز المساءلة ويحد من الفساد ويؤسس لعلاقة متوازنة بين المواطن والدولة. أما المشاركة المدنية، فتُعتبر الركيزة الأساسية لتمكين الأفراد والمجتمعات من المساهمة في صياغة القرارات والسياسات التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر. ولتحقيق ذلك في العراق،

تتطلب الظروف الحالية إدخال إصلاحات هيكلية عميقة تسهم في بناء نظام قانوني وإداري يستند إلى مبادئ الحوكمة ويعزز دور المواطنين في صنع القرار[1]. يتميز النظام القانوني والإداري العراقي بتعقيداته نتيجة التداخل بين القوانين الموروثة من فترات تاريخية مختلفة والتشريعات الحديثة التي تعاني من الثغرات، مما ينتج منظومة قانونية غير متكاملة تعيق تحقيق الحوكمة الرشيدة. أضف إلى ذلك، يعاني العراق من مشكلات الفساد الإداري والمالي، وضعف آليات الرقابة والمساءلة، وتدني مستويات الشفافية، ما يعوق جهود بناء مؤسسات فعالة قادرة على تلبية احتياجات المواطنين. فيما يتعلق بالمشاركة المدنية، تواجه دولة العراق معوقات كبيرة تحول دون تحقيق مشاركة فعالة من قبل المواطنين في عمليات صنع القرار. رغم وجود نصوص دستورية تضمن حقوق المواطنين في المشاركة السياسية والاجتماعية.

اولاً : مشكلة البحث :

تعاني المؤسسات الإدارية والقانونية بالعراق من تحديات كبري تؤثر على فعاليتها وشرعيتها مثل غياب الشفافية، ضعف المساءلة وانتشار الفساد وقلة المشاركة المدنية الفعالة من أجل صنع القرار. حيث يتسم النظام القانوني والإداري العراقي بتداخل الصلاحيات وعدم وضوح القوانين ومركزية القرارات الإدارية مما يؤدي الي تأكل الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية.

ثانياً : أهمية البحث :

تمثل الحوكمة الرشيدة والمشاركة المدنية أساس من أجل بناء نظام قانوني وإداري يحقق العدالة والشفافية والاستدامة في إدارة الموارد العامة وصنع القرارات بالسياق العراقي.

[1] أمجد حسن عبد الرحمن محمد. دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق اليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية. جامعه عين شمس. القاهرة. 2010. ص21.

الأهمية العلمية

إثراء المعرفة الاكاديمية بمجال الحوكمة والمشاركة المدنية من اجل تعزيز الحوكمة والمشاركة المدنية مما يساهم في تقديم فهم أعمق للمفاهيم النظرية المرتبطة بهذين المجالين خاصه بسياق النظم القانونية والإدارية بالدولة.

دراسة التفاعل بين المبادئ العالمية للحوكمة وخصوصيات السياق العراقي مما يساعد على تطوير نماذج عالمية للحوكمة خاصه في السياق العراقي.

الأهمية العملية

مكافحة الفساد وتحسين من الإداء الإداري حيث تعتبر الحوكمة رشيدة ذو أداة فعاله من أجل مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي يعد تحدي كبير للنظم القانونية والإدارية بالدولة.

تعزيز الشفافية ومساءلة مما يمكن من تحسين كفاءة المؤسسات الإدارية مما يؤدي الي تقديم خدمات عامة بجودة أفضل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

تعزيز الثقة بين المواطنين بالمؤسسات الحكومية حيث يسهم في تعزيز المشاركة المدنية وتقوية العلاقة بين المواطن والدولة من خلال إتاحة الفرصة لدي الأفراد.

ثالثاً : أهداف البحث :

1. توضيح ماهية الحوكمة في النظم القانونية العراقية.
2. توضيح مبادئ الحوكمة التي يعتمدها النظام العراقي.
3. تسليط الضوء على التحديات التي تواجها الدولة في تعزيز الحوكمة والمشاركة المدنية.

1.5. دراسات سابقة

وضع الباحث (2023)، ئامانج عارف كريم سعيد بحث بعنوان "الحماية القانونية للمصلحة العامة في التشريع العراقي"، هدفت الدراسة الى:

ذكر القوانين والمواد القانونية في التشريع العراقي الذي يحمي المصلحة العامة من خلال إبراز تلك المواد التي يمكن للقارئ أن يتفهم أن التشريع العراقي يحاول حماية أمواله وثرواته من خلال قوانين حماية ووضع تدابير لتلك الحماية بأنواعها المختلفة. كما أعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي من أجل استنباط المواد القانونية والمنهج التحليلي من أجل تحليلها وبيان مدي حكمه المشرع العراقي من أجل حماية الدولة والمصالح العامة. خلصت الدراسة الي ضرورة وجود وعي عام لدي أفراد المجتمع بحرمة الأموال العامة للمصلحة العامة وبيان مدي أهميته في حياة الناس من خلال أجهزة الدولة واستعمال وسائل الإعلام، كما وصي الباحث ضرورة النظر في التشريعات المتعلقة بحماية المصلحة العامة وجمعها في تشريع مستقل والعمل بها.

وضع الباحث عادل بن أحمد الشلفان (2021) بحث بعنوان "دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري"، هدفت الدراسة الي:

معرفة دور الحوكمة والشفافية في مكافحة الفساد والتعرف علي الاليات والاستراتيجيات اللازمة من أجل مكافحة الفساد، وقد تم الاعتماد علي المنهج الوصفي وهي دراسة تعتمد علي مراجعه الادبيات المتعلقة بالحوكمة والشفافية والفساد حيث توصلت الدراسة الي عددا من نتائج من أهمها أن الحوكمة تساعد في تحقيق ضمان النزاهة والشفافية للمنظمات هيكل تنظيمي يمكنها من تحقيق أهدافها بأفضل السبل الممكنة وفي ضوء تلك النتائج توصل الباحث الي توصيات التي تسهم في تفعيل دور الحوكمة والشفافية في مكافحة الفساد ومن أهمها إصدار قوانين صارمة لمنع الفساد ووضع أنظمة فعاله لتقويم أداء المؤسسات من خلال مبدأ محاسبة بتكلفة الفساد.

وضع الباحث (2023) علي عباس عبيد بحث بعنوان "نظام الحوكمة الالكترونية وتحديات التطبيق في الحكومات المحلية العراقية" حيث هدفت الدراسة الي:

توضيح فكره الحكومة المحلية تقوم على أساس تمتع الهيئات المحلية بصلاحياتها الواسعة من خلال ممارسة مهامها التي تؤديها بظل سيادة الدول وفق ما تنص عليه القوانين النافذة حيث رافقت نشوء وتطبيق النظام اللامركزي في العراق بعد عام 2003. اعتمد الباحث علي المنهج البينوي القائم علي تداخل وتفاعل الكل والجزء وكون الحكومة الالكترونية حيث تشكل جزء فعال من التنظيم الإداري حيث تساهم في نجاح عملية القرار الإداري المحلي، فقد خلصت الدراسة الي أن الحكومة المحلية والإلكترونية تساعد علي شعور الفرد بأهميته في التأثير باتخاذ القرارات المحلية وتنفيذها مما يعزز من ثقة بالنفس ويزيد من الحب والارتباط، كما تهدف الحكومة المحلية بتقديم الخدمة العامة الي السكان المحليين من خلال الأجهزة الإدارية، ومن ثم وصي الباحث ضرورة الإسراع بإصدار القوانين التي تنظم عمل الحكومة الالكترونية واعتماد نظام أمني معلوماتي بالحفاظ علي سرية البيانات مع إقامة دورات تدريب لمكافحة الامية المعلوماتية والاستفادة من التجارب الدول المتقدمة بذلك المجال.

رابعاً : منهج البحث :

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من اجل تناول البحث من مختلف المحاور من اجل بيان سبل تعزيز الحوكمة والمشاركة المدنية في النظم القانونية الإدارية بالعراق.

خامساً : هيكلية البحث

المبحث الأول: الإطار القانوني للحوكمة في العراق

1. المطلب الأول: تعريف الحوكمة في النظام القانوني العراقي
2. المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة في النظام القانوني العراقي

المبحث الثاني: مشاركة المواطنين في صنع القرار الإداري

1. المطلب الأول: الإطار القانوني للمشاركة المدنية في العراق

2. المطلب الثاني: حقوق المواطن في الرقابة على الأداء الحكومي

المبحث الثالث: تحديات تعزيز الحوكمة والمشاركة المدنية في النظام القانوني الإداري العراقي

1.المطلب الأول: التحديات القانونية أمام تعزيز الحوكمة في العراق

2. المطلب الثاني: العقبات القانونية أمام المشاركة المدنية الفعالة

-الخاتمة:

-النتائج:

-التوصيات:

المبحث الأول: الإطار القانوني للحوكمة في العراق :

تعد الحوكمة من أهم المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام واسع في مختلف دول العالم، كونها تمثل إطارًا شاملاً يهدف إلى تعزيز الشفافية، المساءلة، والكفاءة في إدارة المؤسسات العامة والخاصة. تُبرز الحوكمة أهميتها بشكل خاص في الدول النامية التي تواجه تحديات في تحقيق الاستقرار السياسي، التنموي، والاجتماعي، والعراق هو أحد هذه الدول التي تستدعي ظروفها الخاصة تبني نظام حوكمة قوي ومتكامل.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة في النظام القانوني العراقي :

الحوكمة في النظام القانوني العراقي تعد من الركائز الأساسية التي تسعى إلى تحقيق الإدارة الرشيدة لموارد الدولة وضمان الشفافية والمساءلة في مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة.

الفرع الأول:- ماهية الحوكمة

أولا المفهوم اللغوي: تعني عملي التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد حيث تشري الي كتب أخري أنها كلمة مشتقه من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة حيث يري أخرون أنها كلمة تعني لغويا نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيم الشفافية والموضوعية والمسؤولية.[1]

ثانيا المفهوم الاصطلاحي للحوكمة: يعد مصطلح الحوكمة الترجمة الحرفية لها " Corporate Governance" بينما الترجمة العلمية لذلك المصطلح حيث اتفق عليها أنها "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشدة[2]"، لذا عليه هناك من يري الحوكمة أنها عبارة عن مجموع القوانين والقواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة والمالك وأصحاب المصالح وهو نفس التعريف الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية حيث اعتبر أن الحوكمة أنها عبارة عن "مجموعة من العلاقات فيما بينها من القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحمله الأسهم وغيرهم من المساهمين.

الفرع الثاني:. نشأة الحوكمة ودوافع ظهورها

أولا:. النشأة

نظرية الوكالة، على الرغم من حداثة استعمال هذا المصطلح، إلا أن جذوره تمتد إلى زمن بعيد، حيث يعود أساسه النظري إلى الأمريكيين Berle & Means في عام 1932. لاحظا وجود فصل بين ملكية رأس المال وإدارة الشركات، مما يؤثر على الأداء المؤسسي، ولقد تطورت

[1] بريش عبد القادر. دور الحوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية بالإشارة الي حالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. 2011. ص16.
[2] علي عباس عبيد. نظام الحوكمة الالكترونية وتحديات التطبيق في الحكومات المحلية العراقية. مجلة أداب عين شمس. المجلد 51. عدد أبريل. 2023. ص10.

النظرية لاحقًا مع Jensen & Meckling عام 1976، حيث عرّفاها كعلاقة بين "الرئيس" الذي يوكّل "الوكيل" لأداء مهام معينة نيابة عنه.[1]

كما برزت نظرية أصحاب المصالح في الولايات المتحدة خلال الستينات، مستمدة من نموذج المساهمين التقليدي الذي ركز على تعظيم ثروة المساهمين. وسع نموذج أصحاب المصالح هذا الهدف ليشمل مصلحة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة. وفقًا لهذه النظرية، تعد المؤسسة أداة لتحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف.[2]

ثانيا:. دوافع ظهور الحوكمة

كشفت ظاهرة انهيارات العديد من الشركات الدولية كمؤسسة انورن، وورلد كوم وغيرها الي الحاجة الماسة الي إعادة التوازن المالي والإداري ومعالجة الخلل حيث تتمثل في التالي: –

تحول معظم دول العالم الي نظم اقتصادية رأسمالية حيث يعتمد فيها بدرجة كبري على الشركات الخاصة من أجل تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي. ظهور العديد من قضايا الفساد المالي والإداري من خلال التلاعب والتظليل في التقارير المالية وهذا من خلال الممارسة المالية والإدارية الخاطئة بالمؤسسة.

كثرة وجود المشاكل الناجمة عن تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين من جهة ومن بين ذوي المصالح المتعارضة من جهة أخري. وقوع العديد من الشركات في أزمة مالية ومن أهمها أزمة دول جنوب شرق اسيا في أواخر التسعينيات وأزمة مؤسستي انرون ورلدكوم بالولايات المتحدة سنه 2001.[3]

[1] أمين السيد احمد لطفي. دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2007. ص22.

[2] جورج دانيال غالي. تطور مهنه المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة. مصر الدار الجامعية. 2001. ص31.

[3] محمد حسن يوسف. محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصه لنمط تطبيقها في مصر. القاهرة. 2008. ص22.

ثالثا:. خصائص ومرتكزات الحوكمة

التطبيق الصحيح للحوكمة يحتاج الي عددا من الخصائص وضرورة الالتزام بمجموعة من المبادئ والمرتكزات التي تشكل قواعد الأساسية للممارسات الإدارية الرشيدة والتي يتمثل في الخصائص وهي الانضباط، يتم من خلال إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح بما يتحقق ذلك من خلال توريد البيانات واضح للجمهور بالإضافة الي وجود حافز لدي الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم.

الإفصاح والشفافية حيث تتحقق من خلال تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث وواضح من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة ونشر التقارير السنوية بموعدها ونشر التقارير المالية السنوية البيئية بالوقت المناسب[1]، بالإضافة الي ضرورة الإفصاح العادل عن النتائج السنوية وتطبيق أهم معايير المحاسبة والمراجعة. الاستقلالية، تحقيق استقلالية المؤسسة عبر تقليل التأثيرات غير الضرورية الناتجة عن الضغوط.

الفرع الثالث:. نظام ومحددات الحوكمة والمنظور الاستراتيجي :

أولا:. نظام الحوكمة

تتمثل مدخلات الحوكمة وكيفية تشغيلها ومخرجاتها في مدخلات النظام، يتمثل ذلك الجانب مما يحتاج اليه الحوكمة من مستلزمات وما يتعين توفيره لها من متطلبات سواء كانت تلك المتطلبات قانونية وتشريعية، إدارية واقتصادية.[2] نظم تشغيل الحوكمة حيث يقصد بها الجهات

[1] بريش عبد القادر. دور الحوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية بالإشارة الي حالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. 2011. مرجع سابق. ص31.

[2] السعيد خلف. دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة استبيان. جامعة قاصدي مرباح. الجمهورية الجزائرية. 2012. ص99.

المسؤولية عن تطبيق الحوكمة وذلك من خلال الاشراف على التطبيق وجهات الرقابة وكافه أسلوب إداري بداخل المؤسسة أو خارجها.[1]

ثانيا:. محددات نظام الحوكمة

ضرورة التزويد بالمعلومات المحاسبية من خلال توافر نماذج الحسابات المالية التي تمكن من مراقبة تصرف المديرية العامين تحديد مستوي النقص بالبيانات المالية وما يترتب عليها من ضعف في مستوي كفاءة نظم الحوكمة توضيح مدي إمكانية الاستعانة بالمدقق الخارجي من أجل ضمان حمايته.

طلب المعلومات أو مدي إمكانية الحصول عليها حيث تكون تكلفة الحصول على معلومات مرتفعة مما يمنح المساهمين من الحصول على البيانات الجيدة، بالإضافة الي مستوي كفاءة المعلومات المتوفرة بالأسواق المالية نظرا لان مستواها كافي بالأسواق. رصد التكاليف والمراقبة تتمثل من خلال تحديد مستوي التكاليف التي يتحملها المساهمون من أجل تشكيل جماعات الضغط حيث تساعد بالتأثير على القرارات التي يمكن أن يتخذها مجلس إدارة والإدارات العليا بالاجتماعات العليا.[2]

ثالثا : المنظور الاستراتيجي

استعرض كل من McMillan وTampoe وجهات نظر مختلفة حول المدارس الفكرية للإستراتيجية والإدارة الإستراتيجية. وقد تنوعت هذه الآراء، حيث وصفها البعض بأنها تمثل "التوجه الاستراتيجي نحو المستقبل" بما يشمل الغايات والمقاصد، بينما اعتبرها آخرون "مركز المنظمة نحو المستقبل"، كما وُصفت أيضًا بأنها "بناء القدرات" و"المشاركة العميقة في

[1] أمجد حسن عبد الرحمن محمد. دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق اليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية. جامعه عين شمس. القاهرة. 2010. ص56.

[2] محمد حسن يوسف. محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصه لنمط تطبيقها في مصر. القاهرة. 2008. ص77.

الأعمال". يتضح من هذه الرؤى أن الإستراتيجية تستند إلى ثلاث خصائص أساسية: الشمولية، التكاملية، والمنظور المستقبلي بعيد المدى. وبناءً على ذلك، يمكن تعريف المنظور الاستراتيجي بأنه تصور شامل وبعيد المدى للإستراتيجية، يعمل على توجيه وتغطية عناصرها ومكوناتها.[1]

المطلب الثاني:. مبادئ الحوكمة في النظام القانوني العراقي

الحوكمة تعد من أهم المفاهيم الحديثة التي باتت تحتل مكانة بارزة في الأنظمة القانونية والإدارية، حيث تركز على تحسين الأداء وضمان تحقيق العدالة والشفافية في إدارة المؤسسات. في النظام القانوني العراقي، أصبحت الحوكمة محوراً أساسياً للنهوض بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد سلسلة من التحديات التي واجهتها البلاد، مثل الفساد الإداري والمالي، وضعف المؤسسات، وعدم كفاية الأطر القانونية. سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول : مبدأ المساءلة والشفافية

تمثل الحوكمة أحد الأسس التي تقوم عليها النظم القانونية الحديثة، وتهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة وسيادة القانون لتحقيق التنمية المستدامة. في العراق، أضحى مفهوم الحوكمة محط اهتمام بالغ.[2] مبدأ الشفافية من أحد المبادئ الجوهرية للحوكمة القانونية، حيث تسهم في تحقيق العدالة، ومكافحة الفساد، وتعزيز الثقة بين المواطنين والدولة. في العراق، يُعد مبدأ الشفافية ضرورة حتمية لتحسين أداء المؤسسات العامة والخاصة، خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد، مثل الفساد الإداري، وضعف الأجهزة الرقابية، وتراجع الثقة في

[1] جورج دانيال غالي. تطور مهنه المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة. مصر الدار الجامعية. 2001. ص49.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام. أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجود التقارير المالية. الجامعة الإسلامية. غزة. 2009. ص55.

المؤسسات الحكومية. يعكس تطبيق هذا المبدأ مدى التزام الدولة بممارسات الحوكمة الجيدة وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

مفهوم الشفافية في السياق العراقي، يشير مبدأ الشفافية إلى الالتزام بالكشف عن المعلومات والإجراءات والقرارات بشكل واضح وسهل الوصول إليه من قبل جميع الأطراف المعنية. ويشمل ذلك توفير البيانات المتعلقة بإدارة الأموال العامة، وعملية اتخاذ القرار، والرقابة على الأداء الحكومي[2] كما يتمثل الإطار القانوني للشفافية في العراق تبعا لدستور العراقي لعام 2005، حيث كفل الدستور في مادته (19) مبدأ العدل والمساواة أمام القانون، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشفافية. كما نصت المادة (38) على ضمان حرية التعبير والصحافة، مما يتيح دوراً للإعلام في الكشف عن قضايا الفساد وتعزيز الشفافية.

وحيث ان اغلب تعليمات المهام في تشكيلات الوزارات والهيئات نصت في قوانينها او تعليماتها مهمة الاشراف والمتابعة لمشاريع الحوكمة الالكترونية في الوزارات والهيئات ومن ذلك وزارة الكهرباء ونظام مهمات وهياة التصنيع الحربي رقم 3 لسنة 2024 وقوانين الموازنات الاتحادية والنظام الداخلي لتقسيمات تشكيلات هياة التقاعد الوطنية ومهامها رقم 2 لسنة 2025 ونظام تشكيلات ديوان الوقف السني رقم 7 لستة 2024 وتعليمات تشكيلات مكتب رئيس مجلس الوزراء رقم 1 لسنة 2025 وغيرها الا ان الخلل في ذلك هو ضعف التطبيق لقواعد الحوكمة رقم الاشارة على ذلك في بعض القوانين.

تعد من الركائز الأساسية في أي نظام حوكمة فعال، حيث تعني تحمل المسؤولية عن الأفعال والقرارات، والخضوع للمحاسبة أمام الجهات المعنية، سواء كانت مؤسسات رقابية أو مواطنين. في العراق، يحتل مبدأ المساءلة أهمية خاصة نظراً للتحديات التي تواجه البلاد، مثل

[1] عيد بن حامد الشمري. دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود. 2010. ص61.

[2] بريش عبد القادر. دور الحوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية بالإشارة الي حالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. 2011. ص69.

الفساد، وسوء الإدارة، وضعف الرقابة الفعالة. يهدف تطبيق المساءلة إلى تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية وضمان الالتزام بالقانون لتحقيق العدالة والشفافية.[1] في السياق العراقي

يتمثل الإطار القانوني لمبدأ المساءلة في العراق في الاتي: –

الدستور العراقي لعام 2005 ينص الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات (التشريعية، التنفيذية، والقضائية) لضمان الرقابة المتبادلة فيما بينها. أشار المشرع العراقي بالمادة (61) تمنح البرلمان حق الرقابة على أداء الحكومة واستجواب المسؤولين عند الحاجة. وكذلك اشار الدستور في المادة (5) على سيادة القانون وهذا النص يرسخ مبدا سيادة القانون كاساس للحكم الديمقراطي حيث يخضع الجميع بما في ذلك السلطات الحاكمة للقانون[2]، كما أشار بالمادة (102) تؤكد استقلالية ديوان الرقابة المالية كجهة مسؤولة عن تدقيق الحسابات العامة ومحاسبة المخالفين، قوانين مكافحة الفساد من خلال قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 حيث ينظم عمل هيئة النزاهة التي تهدف إلى تعزيز المساءلة من خلال التحقيق في قضايا الفساد ومحاسبة المسؤولين المتورطين.

الفرع الثاني : مبدأ المشاركة وسيادة القانون للحوكمة في العراق

أولا : مبدأ المشاركة

من أحد المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة، والذي يرتكز على ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة (Stakeholders) في عمليات اتخاذ القرار وصياغة السياسات العامة، سواء كانوا جهات حكومية، مجتمع مدني، قطاع خاص، أو مواطنين. ويهدف المبدأ إلى تعزيز الشفافية، المساءلة[3]، والشعور بالملكية المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة. في العراق، يعد هذا المبدأ

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام. أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجود التقارير المالية. الجامعة الإسلامية. غزة. 2009. ص51.

[2] سالم انور احمد العبيدي. الاصلاح القانوني في العراق: نحو تشريعات تدعم حقوق الانسان وتعزز سيادة القانون. جامعة كركوك. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. المجلد 14. العدد خاص بوقائع مؤتمر العدالة الجنائية وسيادة القانون. سنة 2025.ص52.

[3] عادل بن أحمد الشلفان. دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري. المجلة العربية للإدارة. مجلد 41. العدد 2. العراق. 2021. ص36.

جزء من الجهود المبذولة لتأسيس نظام حوكمة يدعم الاستقرار السياسي والاجتماعي ويُعزز الديمقراطية. تم تضمين مبدأ المشاركة ضمن الدستور العراقي لعام 2005 وعدد من القوانين ذات الصلة التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين السلطات العامة والمجتمع. كما يرجع أساس مبدأ المشاركة في القانون العراقي: يتمثل في الدستور العراقي 2005 حيث تنص المادة (20) المادة (20): تضمن حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة بما في ذلك التصويت والترشح في الانتخابات. المادة (45): تشجع على تشكيل جمعيات ومنظمات مدنية تسهم في تعزيز المشاركة المجتمعية في الشأن العام. المادة (115): تمنح السلطات المحلية صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات التي تخدم مجتمعاتها المحلية. قوانين الحكم المحلي مثل قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008، الذي يعزز دور المواطنين في اختيار ممثليهم ومشاركتهم في التخطيط للمشاريع التنموية. قانون الجمعيات الأهلية رقم (12) لسنة 2010 يتيح للمجتمع المدني تنظيم صفوفه والعمل بشكل مباشر في صياغة السياسات العامة وتنفيذ المبادرات المجتمعية.[1]

ثانيا : مبدأ سيادة القانون

مبدأ سيادة القانون يعني أن جميع الأشخاص والمؤسسات، بما في ذلك السلطات العامة، تخضع للقانون وتكون متساوية أمامه دون أي تمييز. يعتبر هذا المبدأ اساس لتحقيق العدالة والمساواة وضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية. في السياق العراقي، يعد احترام سيادة القانون شرطا اساسيا لتعزيز الحوكمة الرشيدة وإعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية بعد فترات طويلة من التحديات السياسية والاجتماعية. سيادة القانون في الدستور العراقي تتمثل في أقرار الدستور العراقي لعام 2005 مبدأ سيادة القانون كركيزة أساسية للنظام السياسي والقانوني في البلاد. حيث نصت المادة (5) من الدستور على أن "السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات

[1] اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة. المؤتمر العلمي الأول لإعداد خارطة طريق في إطار تنموي مستدام. وزارة التخطيط. العراق. 2016. ص19.

وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية." ويعني ذلك أن القانون هو السلطة العليا في الدولة، ويجب أن تُمارَس جميع السلطات وفقًا للدستور والقوانين النافذة.[1] سيادة القانون ومبادئ الحوكمة حيث ترتبط سيادة القانون ارتباطًا وثيقًا بمبادئ الحوكمة الرشيدة التي تسعى إلى تحقيق العدالة، الشفافية، المساءلة، والمشاركة العامة. وفي النظام القانوني العراقي، يُظهر مبدأ سيادة القانون دوره[2] من خلال الاتي:

1. ضمان المساواة أمام القانون حيث يهدف مبدأ سيادة القانون إلى ضمان معاملة جميع الأفراد والمؤسسات بشكل متساوي أمام القانون، بغض النظر عن الانتماء السياسي أو الاجتماعي. هذا المبدأ يعزز الثقة العامة في النظام القانوني ويقلل من مظاهر التمييز. استقلال القضاء يعد استقلال القضاء أحد أهم أركان سيادة القانون. في العراق، يكفل الدستور استقلالية السلطة القضائية لضمان حيادية المحاكم ومنع أي تدخل سياسي أو تنفيذي في عملها. المادة (19) من الدستور تؤكد على أن "القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون."

2. محاربة الفساد سيادة القانون تعبر آلية فعالة لمحاربة الفساد الإداري والمالي، حيث يعاقب المسؤولون عن إساءة استخدام السلطة وفق القانون. تعتمد الحوكمة الرشيدة في العراق على تطبيق القانون بحزم ضد جميع أشكال الفساد. تقييد السلطات حيث يضع مبدأ سيادة القانون حدا لتجاوزات السلطات التنفيذية والتشريعية، من خلال فرض قيود قانونية على أعمالها، مما يمنع الاستبداد ويضمن احترام الحقوق الدستورية.

المبحث الثاني: مشاركة المواطنين في صنع القرار الإداري

تعد مشاركة المواطنين في صنع القرار الإداري من أحد الركائز الأساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الحوكمة الرشيدة فهي تتيح للأفراد التعبير عن أراءهم واحتياجاتهم مما يسهم في تحسين من جودة القرارات الإدارية وضمان توافقها مع تطلعات المجتمع، كما أن

[1] عيد بن حامد الشمري. دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود. 2010. ص20.
[2] أمين السيد احمد لطفي. دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2007. ص45.

المشاركة الفعالة تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتقوي الثقة بين المواطنين والجهات الحكومية كما تتنوع اليات المشاركة من خلال الاستبيانات والمنتديات المجتمعية مما يعزز من دور المواطن كشريك حقيقي في صنع القرار الإداري.

المطلب الأول: الإطار القانوني للمشاركة المدنية في العراق

تعد المشاركة المدنية من الركائز الأساسية لتعزيز الديمقراطية وبناء مجتمع أكثر شمولا وتمكين للمواطنين في العراق. وتخضع هذه المشاركة لإطار قانوني ينظم أدوار المواطنين وحقوقهم في المساهمة في صنع القرار، سواء على المستوى المحلي أو الوطني. يتناول هذا المطلب عدة أفرع رئيسية تسلط الضوء على القوانين والتشريعات المنظمة، والآليات القانونية المتاحة، ودور المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في دعم هذه المشاركة.

الفرع الأول: الإطار الدستوري والتشريعي للمشاركة المدنية

تطور الحياة الاجتماعية وتعقيدها بين القوي الفعالة بالمجتمع حيث يترتب عليه تفعيل وتأسيس التنظيمات والإجراءات التي تحافظ على المجتمع متمثلا في مؤسسات ومواطنين حيث يحتاج المجتمع الي مؤسسات سياسية متطورة لذا تعد المؤسسات السياسية واحده من البناء الاجتماعي الفعال إذا كانت المؤسسة بمفهومها العام نتيجة من نتائج الحاجات الإنسانية فالمؤسسة السياسية نتيجة التفاعل والاختلاف بين القوي الاجتماعية ومن التطور التدريجي للإجراءات والوسائل التنظيمية لحل تلك الخلافات مما يؤكد ضرورة المشاركة المدنية وتحديد أهم الأطر السياسية والتشريعية التي شرعها المشرع العراقي.[1] تستند المشاركة المدنية بالعراق الي مجموعة من النصوص الدستورية والتشريعات القانونية التي تعزز حق المواطن بالتعبير عن رأيه والمساهمة في إدارة الشأن العام ومن أهمها التالي:

[1] اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، المصدر السابق. ص20.

أشار المشرع العراقي بالدستور العراقي لعام 2005، بالمادة 20 على ان من حق المواطن العراقي المشاركة في الشؤون العامة بشكل مباشر أو من خلال ممثليهم المنتخبين مما يؤكد التزام الدولة بتوفير بيئة قانونية مناسبة للمشاركة المدنية، كما أكد المشرع تبعا للنص المادة 38 من الدستور العراقي أكد علي حرية التعبير والتجمع السلمي مما أتاح للمواطنين فرصة تنظيم المبادرات المدنية والمشاركة بالحوار المجتمعي[1]، كما أكد المشرع الدستوري العراقي ضمن المادة 45 تعمل الدولة على دعم المجتمع المدني وتشجيع دور المنظمات الغير حكومية وتعزيز العمل المجتمعي والمساهمة في السياسات العامة.[2]

قانون المنظمات الغير حكومية رقم 12 لسنه 2010 أتاح ذلك القانون تأسيس الجمعيات والمنظمات المدنية ويحدد دورها لمراقبة الأداء الحكومي وتقديم المقترحات والسياسات، حيث أشار القانون العراقي تعريف المنظمات الغير ربحية تبعا لنص المادة (1/أولا) "فالمنظمة الغير حكومية هي مجموعة من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية حيث سجلت واكتسبت الشخصية المعنوية وفق لأحكام ذلك القانون حيث تسعي الي تحقيق أغراض غير ربحية، حيث هدف ذلك القانون ضرورة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها بالإضافة الي الحفاظ علي استقلاليتها وفق القانون بالإضافة الي تعزيز حرية المواطنين بتأسيس المنظمات الغير حكومية والانضمام إليها ضرورة إيجاد ألية مركزية من أجل تنظيم عملية تسجيل المنظمات الغير حكومية العراقية والأجنبية[3]. كما عمل ذلك القانون على توفير إطار قانوني من أجل تلقي التمويل وإدارة الأنشطة المدنية بشفافية مما يسهم في تعزيز المشاركة المجتمع المدني. كما أكد المشرع العراقي ضرورة تنظيم مشاركة المواطنين ضمن العملية السياسية تبعا لقانون الانتخابات رقم 9 لسنه 2020 مما يعزز من حقهم في اختيار ممثليهم على المستويات المختلفة. بالإضافة إلى الدستور هناك مجموعة من القوانين التي تنظم حقوق المواطنين في

[1] المواد 20 و38 من الدستور العراقي لعام 2005.
[2] إبراهيم محمد علي الجزراوي. تقويم حوكمة الشركات والياتها الداخلية في القوانين والتشريعات العراقية بحث تحليلي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد الاربعون. 2014. ص20.
[3] إبراهيم إسحاق نسمان. دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة. فلسطين الجامعة الإسلامية غزة. 2009. ص19.

المشاركة في الشأن الإداري وصنع القرار، قانون إدارة البلديات (رقم 165 لسنه 1964)[1] حيث أتاح للمواطنين فرص تقديم الشكاوى والمقترحات للجهات البلدية كما يلزم المجالس المحلية بعقد اجتماعات دورية لمناقشة قضايا المواطنين. كما أكد المشرع ضمن قانون الشفافية ومكافحة الفساد رقم (30 لسنه 2011) حيث ألزم الجهات الحكومية بنشر القرارات والميزانيات بشكل علني كما يتيح للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني من أجل الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالشأن العام، كما ألزم بضرورة احقية الوصول الي المعلومات رقم (21لسنه 2013) حيث الزم كافة المؤسسات الحكومية بضرورة توفير المعلومات للمواطنين عند الطلب كما يعزز مبدأ الشفافية والمساءلة المجتمعية.[2]

الفرع الثاني: الآليات القانونية لمشاركة المجتمع المدني في صنع القرار الإداري

وفرت القوانين العراقية عدة آليات رسمية لمشاركة المواطنين في صنع القرار الإداري، ومن أهم تلك الآليات:

1. المشاركة عبر الاستفتاءات العامة حيث يمكن اللجوء إلى الاستفتاءات المباشرة في بعض القرارات المهمة لضمان إشراك جميع المواطنين في اتخاذ القرارات المصيرية.

2. اللجان الاستشارية تشكل الوزارات والجهات الحكومية لجان استشارية تضم ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديميين لدراسة السياسات الجديدة.

3. المنصات الرقمية حيث أطلقت الحكومة العراقية عدة منصات إلكترونية تتيح للمواطنين تقديم مقترحاتهم وشكاواهم بشأن الخدمات العامة.

[1] محمد حسن يوسف. محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصه لنمط تطبيقها في مصر. القاهرة. 2008. ص20.
[2] جورج دانيال غالي. تطور مهنه المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة. مصر الدار الجامعية. 2001. ص10.

4. الجلسات الحوارية وورش العمل تنظم المجالس المحلية والبرلمان جلسات استماع وورش عمل لمناقشة القضايا العامة بمشاركة المواطنين.[1]

5. مراقبة الأداء الحكومي تسعي منظمات المجتمع المدني لمراقبة الأداء الحكومي وتصدر تقارير دورية حول مستوى الخدمات ومدى الالتزام بالمعايير القانونية. كما تواجه الدولة العديد من التحديات للمشاركات المدنية برغم من تواجد إطار دستوري تشريعي يدعم المشاركة المدنية إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعوق تفعيلها بشكل فعال، ضعف الثقافة المجتمعية حول المشاركة لا يزال هناك نقص في وعي المواطنين بأهمية دورهم في صنع القرار. بالإضافة الي البيروقراطية والتعقيدات الإدارية حيث تؤدي تلك الإجراءات الحكومية الطويلة والمعقدة إلى إحباط المواطنين وتقليل مشاركتهم. كما يؤثر الفساد الإداري على شفافية العمليات مما يقلل من ثقة المواطنين في النظام الإداري. تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها الرقابية والمجتمعية. كما تؤثر التحديات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي على قدرة المواطنين على المشاركة في الحياة العامة.[2]

المطلب الثاني: حقوق المواطن في الرقابة على الأداء الحكومي

تعد الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي إحدى الركائز الأساسية التي تساهم في تحقيق الشفافية والمساءلة، وتعزز من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. وقد كفل الدستور العراقي والقوانين النافذة للمواطنين الحق في مراقبة الأداء الحكومي من خلال عدة آليات ووسائل تتيح لهم الاطلاع على القرارات الحكومية والمشاركة في تقييمها.

[1] ئامانج عارف كريم سعيد. الحماية القانونية للمصلحة العامة في التشريع العراقي. المؤتمر الدولي الثالث حماية المصالح العامة بشريعة الإسلامية. الجزء الأول. 2019. ص25.

[2] محمد مصطفي سليمان. دور الحوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري والمالي. دارسة مقارنة. الطبعة الثانية. الإسكندرية. 2000. ص 22.

الفرع الأول: الإطار القانوني لحق المواطن في الرقابة على الأداء الحكومي

شمل الدستور العراقي لسنه 2005 العديد من النصوص التي تتيح للمواطنين ممارسة الرقابة على أداء المؤسسات الحكومية ومن أهمها ضرورة الحق بالحصول في المعلومات، حيث نص المادة (38) من الدستور على ضرورة حرية التعبير وحق المواطنين بالحصول على المعلومات مما يتيح لهم ضرورة الاطلاع على أداء الجهات الحكومية ومتابعه التنفيذ للسياسات العامة بالإضافة الي توجه نحو إصدار قوانين تشمل على حرية تداول البيانات بهدف تعزيز الشفافية.[1]

كما كفل المشرع من أحقية المجتمع المدني دور رقابي من خلال المنظمات الغير حكومية والجمعيات التي تهدف الي مراقبة الأداء الحكومي وتقديم التقارير الدورية، كما أتاح قانون المنظمات الغير حكومية رقم (12) لسنه 2010 للمنظمات حق مراقبة أداء الحكومة وتقديم التوصيات، بالإضافة الي الرقابة البرلمانية أقر بتحديد دور المواطنين لتقديم العرائض والالتماسات الي البرلمان العراقي بشأن القضايا التي تتعلق بالأداء الحكومي والاستناد الي المادة (61) من الدستور حيث يمنح مجلس النواب العديد من صلاحيات رقابية على أداء الحكومة. كما يمنح القانون للمواطنين الحق في اللجوء الي القضاء أو هيئة من الإبلاغ عن أي حالات الفساد أو سوء إدارة في المؤسسات الحكومية.[2]

الفرع الثاني: أليات ممارسة المواطن لدوره الرقابي على الأداء الحكومي

تعد ممارسة المواطن لدوره الرقابي على الأداء الحكومي في العراق جزء اساسي من تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. تستند هذه الآليات إلى مبادئ الشفافية والمساءلة التي تهدف إلى ضمان تحقيق مصلحة المجتمع من خلال مراقبة تنفيذ السياسات العامة وكفاءة استخدام الموارد. كما يتمثل دور المواطن الرقابي في استخدام أدوات متعددة مثل متابعة التقارير

[1] مفيدة بن عثمان. دور حوكمة المؤسسات في تضيق فجوه التوقعات بين مستخدمي التقارير المالية ومراجعي الحسابات. رسالة ماجستير. تخصص مالية مؤسسية. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة الجزائر. 2008. ص30.
[2] محمد مصطفي سليمان. دور الحوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري والمالي. دارسة مقارنة. الطبعة الثانية. الإسكندرية. 2000. ص13.

الحكومية، والتفاعل مع المؤسسات الرقابية، واستخدام وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائه وملاحظاته. كما يعزز ذلك الدور من خلال المشاركة في الاستبيانات العامة، وحضور الاجتماعات التي تتيحها الجهات الحكومية، فضلا عن تقديم الشكاوى والمقترحات بشكل قانوني ومنظم. تعكس هذه الممارسات التزام المواطن بالمساهمة في تحسين الأداء الحكومي وتحقيق العدالة والتنمية المستدامة في البلاد. فمن أهم الوسائل التي يمكن للمواطن الرقابة على الأداء الحكومي[1] تتمثل في الاتي:

1. الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي حيث يلعب الإعلام التقليدي مثل الصحف والقنوات التلفزيونية والإذاعات، دور محوري في تسليط الضوء على القضايا العامة، حيث يعمل الصحفيون الاستقصائيون على كشف التجاوزات[2] والفساد داخل المؤسسات الحكومية. مما يتيح الإعلام للمواطنين الاطلاع على معلومات دقيقة حول أداء الحكومة، مما يمكنهم من مساءلة المسؤولين والضغط عليهم لاتخاذ إجراءات إصلاحية. كما يتمثل للصحافة الاستقصائية دورا رقابي من أجل كشف قضايا الفساد وسوء الإدارة من خلال التحقيقات المعمقة وتقديم تحليلات موثقة للسياسات الحكومية وأثرها على المواطنين ومنح المواطنين صوت للتعبير عن أراءهم وانتقاداتهم.

2. وسائل التواصل الاجتماعي تمثل وسائل التواصل الاجتماعي واحده من الأدوات الرقابية التي اتاحت منصات مثل فيسبوك، تويتر، وإنستغرام فضاء حر من أجل التعبير عن الآراء وتبادل المعلومات بحرية أكبر مقارنة بالإعلام التقليدي من خلال هذه الوسائل، يمكن للمواطنين نشر قضايا الفساد وسوء الإدارة التي يشهدونها بحياتهم اليومية بالإضافة الي تنظيم حملات ضغط شعبية إلكترونية من أجل دفع الحكومة لاتخاذ القرارات تصحيحية، مراقبة تنفيذ المشاريع الحكومية من خلال التصوير الميداني والمشاركة الجماعية في النقاشات. ولكن تواجه الدولة عددا من التحديات لاستخدام وسائل الإعلام والتواصل

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام. أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجود التقارير المالية. الجامعة الإسلامية. غزة. 2009. ص22.

[2] عيد بن حامد الشمري. دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود. 2010. ص35.

الاجتماعي تتمثل في انتشار المعلومات المضللة التي قد تؤثر على وعي المواطنين بالإضافة الي الرقابة الحكومية المحتملة على المحتوي الذي ينشر بالإضافة الي صعوبة التحقق من مصداقية بعض الشكاوى المنشورة عبر الانترنت.[1]

3. المشاركة بالانتخابات تعد الانتخابات وسيلة رقابية فهي واحده من أكثر الأدوات الديمقراطية تأثيرا في الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي وبموجبها يتم تقييم المواطن أداء المسؤولين المنتخبين بناء على وعودهم الانتخابية ومدى تنفيذها، ويقرر ما إذا كان سيعيد انتخابهم أو يستبدلهم بمرشحين آخرين[2]. كما يتمثل دور المواطن بالعملية الانتخابية في التصويت بناء على تقييم موضوعي للأداء الحكومي بعيدا عن المؤثرات الطائفية أو القبلية، دعم المرشحين الذين يمتلكون برامج انتخابية تركز على مكافحة الفساد وتحقيق التنمية. بالإضافة الي مراقبة سير الانتخابات لضمان نزاهتها ومنع أي محاولات تزوير تؤثر على نتائجها. تتمثل آليات الرقابة الانتخابية في تشكيل لجان محلية لمراقبة سير العملية الانتخابية، تقديم الطعون القانونية ضد أي خروقات تُرتكب أثناء الانتخابات، استخدام وسائل الإعلام لنقل التجاوزات التي قد تحدث خلال العملية الانتخابية.

هنالك العديد من التحديات المرتبطة بالمشاركة الانتخابية نتيجة ضعف الوعي الانتخابي لدى بعض فئات المجتمع، تأثير المال السياسي على قرارات الناخبين وعزوف بعض المواطنين عن التصويت نتيجة الإحباط من الأداء الحكومي.[3]

4. التظاهرات السلمية والاحتجاجات فالتظاهر حق دستوري وأداة رقابية حيث يمنح الدستور العراقي المواطنين الحق في التظاهر السلمي للمطالبة بتحسين الأداء الحكومي، ومكافحة

[1] بريش عبد القادر. دور الحوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية بالإشارة الي حالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. 2011. ص33.
[2] طارق عبد العال حماد. حكومة الشركات والأزمة المالية العالمية. الطبعة الاولي. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2005. ص21.
[3] أمجد حسن عبد الرحمن محمد. دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق اليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية. جامعه عين شمس. القاهرة. 2010. ص35.

الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد شهد العراق في السنوات الأخيرة العديد من الاحتجاجات الشعبية التي أثرت في القرارات الحكومية، وأدت إلى تغييرات سياسية وإدارية مهمة. كما ترجع أهمية التظاهرات الرقابية من أجل لفت الانتباه إلى القضايا التي يعاني منها المواطنون مثل تردي الخدمات العامة فالضغط على الحكومة لاتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المطالب الشعبية وتعزيز التضامن المجتمعي وإيصال صوت الفئات المهمشة. كما تتمثل ضوابط التظاهر الفعال في الالتزام بالسلمية وعدم الانجرار إلى العنف، تحديد المطالب بوضوح والحرص على إيصالها بشكل قانوني، التنسيق مع الجهات الرسمية للحصول على التراخيص اللازمة وتنظيم الاحتجاجات بشكل حضاري.

ولكن تلك التحديات التي تواجه الاحتجاجات كقمع بعض التظاهرات من قبل السلطات واختراق التظاهرات من قبل جهات تحاول تحقيق أهداف غير مشروعة وعدم استجابة الحكومة لبعض المطالب مما يؤدي إلى الإحباط الشعبي.[1]

5. الشكاوى والتقارير الرسمية يتمثل دور المؤسسات الرقابية في استقبال الشكاوى حيث تتيح المؤسسات الرقابية في العراق، مثل هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، ومكاتب المفتشين العامين، قنوات رسمية للمواطنين لتقديم الشكاوى والتقارير المتعلقة بسوء الأداء الحكومي أو قضايا الفساد، هنالك عددا من الاليات لتقديم الشكاوى مثل تقديم شكوى مكتوبة إلى الجهات المختصة مع إرفاق الأدلة المطلوبة. استخدام الخطوط الساخنة والتطبيقات الحكومية للإبلاغ عن المخالفات. متابعة الشكاوى مع المؤسسات لضمان معالجتها بجدية. كما ترجع أهمية الشكاوى في الرقابة الشعبية حيث تساعد في الكشف عن التجاوزات الإدارية والمالية في المؤسسات الحكومية كما تتيح للحكومة التعرف على المشاكل التي

[1] السعيد خلف. دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة استبيان. جامعة قاصدي مرباح. الجمهورية الجزائرية. 2012. ص41.

تواجه المواطنين والسعي لحلها، بالإضافة الي تعزيز ثقافة المساءلة كما تحث المسؤولين على تحسين أدائهم.[1]

6. التحالفات الشعبية والمبادرات المجتمعية تساهم التحالفات الشعبية والمبادرات المجتمعية في مراقبة الأداء الحكومي والتأكد من تنفيذ المشاريع الحكومية بشكل شفاف. تعد هذه المبادرات أداة فعالة للتعاون بين المواطنين في متابعة القضايا المهمة، مثل مكافحة الفساد أو تحسين الخدمات العامة مثال الحملات التطوعية التي تراقب تنفيذ المشاريع المحلية[2]، مثل مشاريع البنى التحتية وتشكيل مجموعات ضغط مدنية تُطالب بالإصلاحات الحكومية عبر وسائل مشروعة بالإضافة الي التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لتعزيز الشفافية في القطاع الحكومي. كما ترجع أهمية التحالفات الشعبية الي ضمان مشاركة مجتمعية أوسع في عملية صنع القرار، تقديم بدائل وحلول عملية للمشكلات التي تواجه الحكومة والمواطنين وخلق بيئة رقابية مستدامة تعزز من ثقافة المساءلة. لذا تمثل الرقابة الشعبية إحدى الركائز الأساسية في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق التنمية في العراق.[3] من خلال الإعلام، الانتخابات، الاحتجاجات، تقديم الشكاوى، والمبادرات المجتمعية، يمكن للمواطن العراقي أن يلعب دورا حيويا في تحسين الأداء الحكومي وضمان تقديم خدمات فعالة. ومع ذلك، يتطلب تحقيق ذلك والمساءلة.

[1] إبراهيم إسحاق نسمان. دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة. فلسطين الجامعة الإسلامية غزة. 2009. ص22.
[2] جورج دانيال غالي. تطور مهنه المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة. مصر الدار الجامعية. 2001. ص39.
[3] أمين السيد احمد لطفي. دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2007. ص41.

المبحث الثالث: تحديات تعزيز الحوكمة والمشاركة المدنية في النظام القانوني الإداري العراقي

تعزيز الحوكمة والمشاركة المدنية في النظام القانوني الإداري العراقي يعد من التحديات البارزة التي تواجه تطوير المؤسسات الحكومية وتحقيق العدالة والمساواة في تقديم الخدمات. النظام الإداري في العراق يواجه صعوبات في ضمان الشفافية والمساءلة، نظراً لوجود تشوهات هيكلية وغياب آليات فعالة للمراقبة والتقييم. كما أن ضعف المشاركة المدنية يرجع إلى غياب الوعي القانوني وقلة الثقة في النظام الإداري نتيجة للفساد وضعف تطبيق القوانين. علاوة على ذلك، فإن التحديات الاجتماعية والسياسية، مثل الانقسامات الطائفية والإثنية، تساهم في تقليص فرص الحوار البناء بين المواطنين والحكومة. مما يستدعي ضرورة إصلاحات قانونية وإدارية عميقة تشجع على مشاركة أوسع وأكثر فاعلية للمجتمع المدني في صنع القرار.

المطلب الأول: التحديات القانونية أمام تعزيز الحوكمة في العراق

التمهيد:

تواجه عملية تعزيز الحوكمة في العراق العديد من التحديات القانونية التي تعيق تحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. يأتي ذلك في ظل بنية قانونية غير متجانسة تعاني من غياب التشريعات المتخصصة، وضعف تطبيق القوانين القائمة، وانتشار الفساد في المؤسسات القانونية والإدارية. إضافة إلى ذلك، فإن التداخل بين القوانين الاتحادية والمحلية يؤدي إلى خلق فجوات تشريعية تستغل لإضعاف آليات الرقابة والمحاسبة. هذه التحديات القانونية تُعد من أبرز العقبات أمام تحقيق نظام إداري وقانوني يعزز الحوكمة الرشيدة ويسهم في بناء الثقة بين المواطن والدولة.

الفرع الأول: ضعف الإطار القانوني والتشريعي

ضعف الإطار القانوني والتشريعي يعد واحد من أبرز التحديات أمام تعزيز الحوكمة في العراق حيث يتسم النظام القانوني بالتعقيد والتداخل بين القوانين القديمة والحديثة ومن خلال التالي هناك عددا من النقاط توضح عوامل ضعف الإطار القانوني والتشريعي.

غياب التشريعات المتخصصة بالحوكمة حيث تفتقر العراق الي قوانين واضحة وشاملة تعزز مبادئ الحوكمة مثل قوانين تكريس الشفافية والمسؤولية ومكافحة الفساد غالبا تعتمد التشريعات على نصوص قديمة لم تتناسب مع احتياجات العصر الحديث وتطور المجتمع. والتداخل بين القوانين مما يؤدي الي التداخل بين القوانين الاتحادية والمحلية الي غياب الانسجام مما يؤدي الي خلق فجوات قانونية تستغل من أجل تعطيل أليات الحوكمة حيث يطبق القوانين بتفاوت من بين المحافظات مما يؤدي الي تضارب الممارسات الإدارية والقانونية.[1]

ضعف نفاذ القانون على الرغم من وجود نصوص قانونية تهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، فإن ضعف تطبيق هذه القوانين يُضعف من فعاليتها، انتشار المحسوبية وعدم استقلال القضاء يؤديان إلى تقويض ثقة المواطنين في النظام القانوني. بالإضافة الي تحديث القوانين بما يتماشى مع التحولات الدولية لذا تبقي التشريعات العراقية بعيدة عن الالتزامات بالمعايير الدولية التي تتعلق بالحوكمة الرشيدة مما يضعف من فرص التعاون مع المنظمات الدولية وتعزيز الاستثمارات، بالإضافة الي التداخل بين القوانين واللوائح يعد من أكبر المشكلات التي تواجه النظام التشريعي في العراق. على سبيل المثال، هناك تضارب بين القوانين الاتحادية وقوانين الأقاليم، خاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز.[2] هذا التناقض يجعل من الصعب تنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل منصف ويؤدي إلى نزاعات بين المركز والإقليم.

ضعف الاستقلالية القضائية فالقضاء العراقي يعاني من تدخلات سياسية تؤثر على نزاهته واستقلاليته. القوانين المتعلقة بتعيين القضاة أو إنهاء خدماتهم غالباً ما تكون خاضعة للتأثيرات السياسية، مما يقوض ثقة المواطن بالقضاء كأداة لحماية الحقوق. بالإضافة الي غياب سيادة القانون من قبل الفاعلين السياسيين والمؤسسات الحكومية يعد عاملا رئيسيا في تآكل الإطار

[1] محمد حسن يوسف. محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصه لنمط تطبيقها في مصر. القاهرة. 2008. ص41.
[2] جورج دانيال غالي. تطور مهنه المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة. مصر الدار الجامعية. 2001. ص30.

القانوني. يتم التغاضي عن تطبيق القانون في قضايا الفساد، ويتم التلاعب بالإجراءات القانونية لحماية المتنفذين، كما يؤثر الفساد بشكل مباشر على عملية وضع القوانين. غالبا ما تصاغ القوانين لتخدم مصالح فئة محددة من السياسيين ورجال الأعمال، ما يجعل التشريعات غير عادلة ولا تخدم المصلحة العامة.

ضعف البنية التحتية القانونية حيث تعاني المحاكم والمؤسسات القانونية من نقص في الكوادر المؤهلة، ضعف التجهيزات، وانخفاض كفاءة العمل الإداري. هذا يؤدي إلى بطء الإجراءات القانونية وتأخير الفصل في القضايا، مما يعوق تطبيق العدالة.

الفرع الثاني: الفساد القانوني والإداري وتأثيره على الحوكمة

يشكل الفساد القانوني والإداري تحديا جذريا أمام تحقيق الحوكمة في العراق، حيث يترسخ في العديد من المؤسسات الحكومية والقانونية. حيث تتعرض المؤسسات القانونية لضغوط سياسية، مما يضعف استقلاليتها ويحول دون قدرتها على اتخاذ قرارات عادلة وغير متحيزة. كما يتم تعيين القضاة والمسؤولين بناء على الولاءات السياسية أو الحزبية، مما يضعف الكفاءة والشفافية في أداء هذه المؤسسات.[1]

انتشار الفساد الإداري بمختلف مستويات الإدارة، بدءاً من إصدار التراخيص وصولاً إلى التعيينات الوظيفية، مما يؤدي إلى إضعاف آليات الرقابة والمساءلة. كما تعتبر الرشاوي والمحسوبية جزءا من الممارسات اليومية مما يعرقل أي جهود لتعزيز الشفافية.

غياب المؤسسات الرقابية الفاعلة حيث تعاني الهيئات المسؤولة عن مكافحة الفساد ومراقبة الأداء الحكومي من نقص في الصلاحيات والموارد، مما يحد من قدرتها على أداء دورها بفعالية لذا تستغل الثغرات القانونية لإفلات المسؤولين الفاسدين من العقاب، مما يؤدي إلى تعزيز ثقافة الإفلات من المساءلة.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام. أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجود التقارير المالية. الجامعة الإسلامية. غزة. 2009. ص40.

ضعف مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد حيث تفتقر المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني إلى الإطار القانوني الذي يمكنها من مراقبة أداء المؤسسات الحكومية والمشاركة في صياغة السياسات العامة، بالإضافة الي غياب حماية القانونية للناشطين والصحفيين الذين يكشفون عن قضايا فساد يجعل من الصعب مواجهة الفساد بشكل علني.[1]

المطلب الثاني: العقبات القانونية أمام المشاركة المدنية الفعالة

تعد المشاركة المدنية الفعالة من أهم ركائز بناء المجتمعات الديمقراطية، حيث تمثل أداة رئيسية لتعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق التنمية المستدامة ومع ذلك تواجه هذه المشاركة في العراق عقبات قانونية متعددة تعيق تحقيق أهدافها. تتنوع هذه العقبات بين القوانين المقيدة للحريات مثل تلك المتعلقة بتنظيم الجمعيات والتظاهر، وغياب التشريعات التي تحمي حق الوصول إلى المعلومات، بالإضافة إلى ضعف الإطار القانوني الذي يضمن مشاركة مجتمعية عادلة وفعالة. هذا إلى جانب التحديات المرتبطة بتطبيق القوانين بشكل انتقائي، ما يؤدي إلى تقييد النشاط المدني وتقويض ثقة المواطنين في العملية الديمقراطية.[2]

الفرع الأول: الإطار القانوني المنظم لعمل منظمات المجتمع المدني

تعاني دولة العراق من تشريعات قاصرة وغير متكاملة حيث يعاني الإطار القانوني الذي ينظم عمل منظمات المجتمع المدني في العراق من قصور وتناقضات، مما خلق حالة من الغموض والارتباك على سبيل المثال، قانون الجمعيات رقم (12) لعام 2010 يفرض قيودا إدارية معقدة على تأسيس المنظمات، مما يصعب على الأفراد تشكيل منظمات تعبر عن تطلعاتهم.[3] كما ان اشراك منظمات المجتمع المدني والخبراء القانونيين في عملية مراجعة

[1] مناعي حكيمة. تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر. جامعه باتنة. 2008. ص51.
[2] علي عباس عبيد. المصدر السابق. ص66.
[3] عيد بن حامد الشمري. دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود. 2010. ص55.

التشريعات يعد ضرورة ملحة لضمان اتساقها مع التزامات العراق الدولية ونصوصة التشريعية الداخلية[1].

فرض قيود على التمويل حيث تتضمن التشريعات المتعلقة بتمويل منظمات المجتمع المدني عراقيل متعددة مثل اشتراطات الحصول على موافقات حكومية معقدة، ما يجعل الحصول على الدعم المالي المستدام تحديا كبيرا مما يؤدي ذلك إلى ضعف قدرة المنظمات على تنفيذ مبادراتها وبرامجها.

غياب الحماية القانونية للعاملين في المجتمع المدني حيث يفتقر الإطار القانوني إلى توفير ضمانات من أجل حماية العاملين في منظمات المجتمع المدني من التهديدات أو المضايقات. كما أن القوانين القائمة لا تمنحهم حصانة كافية خلال تأديتهم لعملهم. رغم أن القانون يوفر إطارا واضحا للعمل[2]، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في العراق:

1. البيروقراطية في عملية التسجيل برغم النص على حرية التأسيس، حيث تواجه بعض المنظمات صعوبات إدارية في عملية التسجيل بسبب الإجراءات البيروقراطية.

2. التدخلات السياسية في بعض الأحيان تواجه المنظمات ضغوطاً سياسية تؤثر على استقلاليتها، خاصة تلك التي تعمل في قضايا حساسة مثل مكافحة الفساد وحقوق الإنسان.

3. التمويل الخارجي والمحلي حيث تفرض بعض القيود على التمويل الخارجي، ما يحد من قدرة المنظمات على تنفيذ مشاريعها. كما أن ضعف التمويل المحلي يمثل عائقا آخر أمام استدامة عملها.

4. غياب الثقافة القانونية حيث يعاني بعض العاملين في المنظمات من ضعف الإلمام بالأنظمة القانونية، مما يؤدي إلى وقوعهم في مخالفات قانونية غير مقصودة.

[1] سالم انور احمد العبيدي. مصدر سابق. ص55.
[2] طارق عبد العال حماد. حكومة الشركات والأزمة المالية العالمية. الطبعة الاولي. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2005. ص21.

اهمية وجود اطار قانوني شامل ومرن وكما في بعض الدول المتقدمة كالاتحاد الاوربي وسنغافورة والامارات والولايات المتحدة وبلدان اخرى هو الحاجة الى تطوير اطار قانوني شامل ومرن التعامل مع التكنلوجيا[1].

الفرع الثاني: القيود على الحقوق والحريات الأساسية

تقييد حرية التعبير والتجمع السلمي بالرغم من كفالة الدستور العراقي حرية التعبير والتجمع السلمي، فإن العديد من القوانين، مثل قانون العقوبات العراقي (المادة 210)، حيث تستخدم لتقييد تلك الحريات بحجة الأمن العام أو النظام العام. هذا يعيق قدرة الأفراد والمجموعات على التعبير عن آرائهم وتنظيم الاحتجاجات السلمية.[2]

التضييق على النشاط السياسي والمدني حيث توجه لفرض رقابة صارمة على النشاطات المدنية والسياسية، خاصة تلك التي تعد معارضة للحكومة. مما يظهر ذلك في إغلاق أو تعليق عمل بعض المنظمات بحجة مخالفة القانون أو تهديد الأمن القومي.

ضعف استقلالية القضاء حيث يمثل ضعف استقلالية القضاء تحديا كبير، حيث يتم استغلاله أحيانا لتقييد الحريات المدنية وقمع النشاطات الاجتماعية والسياسية هذا يضعف ثقة الأفراد في النظام القانوني ويدفعهم للعزوف عن المشاركة المدنية. ويتضح من ذلك ان الادارة في ضل التطورات التكنلوجية لم تعد مقتصرة على الاجراءات التقليدية بل باتت تعتمد كثيرا على التكنلوجيا لتعزيز الكفاءة والشفافية[3].51

[1] علاء الدين محمد حمدان. التحديات القانونية للإدارة العامة في ظل التطورات التكنلوجية. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. جامعة كركوك.المجلد13. العدد51. سنة 2024. ص474.
[2] اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة. المؤتمر العلمي الأول لإعداد خارطة طريق في إطار تنموي مستدام. وزارة التخطيط. العراق. 2016. ص30.
[3] علاء الدين محمد حمدان. مصدر سابق. ص453.

التشريعات الأمنية وحقوق الإنسان تستخدم بعض القوانين ذات الطابع الأمني مثل قوانين مكافحة الإرهاب، لتبرير التضييق على النشطاء المدنيين مما يؤدي ذلك إلى إحباط الأفراد وتقليص مشاركتهم خوفا من العقوبات.[1]

الخاتمة : في ختام الحديث عن تعزيز الحوكمة والمشاركة المدنية في النظام القانوني الإداري العراقي، يتضح أن تحقيق هذا الهدف يتطلب العمل على تطوير الهياكل القانونية والإدارية بما يضمن تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة، فضلا عن توفير بيئة تشجع على المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني في اتخاذ القرار. إن تمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم والمساهمة في رسم السياسات العامة يعد ركيزة أساسية لإرساء نظام قانوني عادل ومستدام. ولذا، فإن تحقيق هذا الهدف يستلزم تضافر جهود جميع الأطراف المعنية من حكومة ومجتمع مدني وأفراد، لضمان بناء نظام إداري قادر على مواكبة التحديات وتحقيق تطلعات الشعب العراقي نحو مستقبل أكثر استقرارا وتنمية.

أ- النتائج :

1. تعرف الحوكمة أنها عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد.
2. يلعب الإعلام التقليدي مثل الصحف والقنوات التلفزيونية والإذاعات، دور محوري في تسليط الضوء على القضايا العامة مما يتيح الإعلام للمواطنين الاطلاع على معلومات دقيقة حول أداء الحكومة.
3. تساهم التحالفات الشعبية والمبادرات المجتمعية في مراقبة الأداء الحكومي والتأكد من تنفيذ المشاريع الحكومية بشكل شفاف.

[1] بريش عبد القادر. دور الحوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية بالإشارة الي حالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. 2011. ص42.

ب- التوصيات

1. إنشاء منصات إلكترونية تتيح للمواطنين متابعة القرارات الحكومية والقانونية.
2. إطلاق برامج استماع مجتمعية تتيح المزيد من المشاركة المدنية للتعبير عن آلاراء بشأن التشريعات والقوانين المقترحة.
3. تبني تقنيات الإدارة الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والرقمنه من أجل تحسين كفاءة العمل الإداري.

قائمة المصادر والمراجع

- إبراهيم إسحاق نسمان. دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة. فلسطين الجامعة الإسلامية غزة. 2009.
- إبراهيم محمد علي الجزراوي. تقويم حوكمة الشركات والياتها الداخلية في القوانين والتشريعات العراقية بحث تحليلي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد الاربعون. 2014.
- أمجد حسن عبد الرحمن محمد. دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق اليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية. جامعه عين شمس. القاهرة. 2010.
- أمين السيد احمد لطفي. دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2007.
- بريش عبد القادر. دور الحوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية بالإشارة الي حالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. 2011.
- جورج دانيال غالي. تطور مهنه المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة. مصر الدار الجامعية. 2001.
- السعيد خلف. دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة استبيان. جامعة قاصدي مرباح. الجمهورية الجزائرية. 2012.
- شعباني لطفي. المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري. الجزائر. جامعه الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 2004.
- طارق عبد العال حماد. حكومة الشركات والأزمة المالية العالمية. الطبعة الاولي. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2005.

- عادل بن أحمد الشلفان. دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري. المجلة العربية للإدارة. مجلد 41. العدد 2. العراق. 2021.
- علي عباس عبيد. نظام الحوكمة الالكترونية وتحديات التطبيق في الحكومات المحلية العراقية. مجلة أداب عين شمس. المجلد 51. عدد أبريل. 2023.
- عيد بن حامد الشمري. دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود. 2010.
- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة. المؤتمر العلمي الأول لإعداد خارطة طريق في إطار تنموي مستدام. وزارة التخطيط. العراق. 2016.
- ماجد إسماعيل أبو حمام. أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجود التقارير المالية. الجامعة الإسلامية. غزة. 2009.
- محمد حسن يوسف. محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصه لنمط تطبيقها في مصر. القاهرة. 2008.
- محمد مصطفي سليمان. دور الحوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري والمالي. دارسة مقارنة. الطبعة الثانية. الإسكندرية. 2000.
- مفيدة بن عثمان. دور حوكمة المؤسسات في تضيق فجوه التوقعات بين مستخدمي التقارير المالية ومراجعي الحسابات. رسالة ماجستير. تخصص مالية مؤسسية. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة الجزائر. 2008.
- مناعي حكيمة. تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر. جامعه باتنة. 2008.
- ئامانج عارف كريم سعيد. الحماية القانونية للمصلحة العامة في التشريع العراقي. المؤتمر الدولي الثالث حماية المصالح العامة بشريعة الإسلامية. الجزء الأول. 2019.